النتائج التي تم التوصل إليها حول الحكم

استنتج المشاركون أن الخطوات التالية مطلوبة:

١. **فوراً**، يجب أن تشمل المبادئ الأساسية للعمليات الأمريكية:
- إجراءات للتعرف على النساء وتعيينهن داخل العراق وخارجه في هياكل للحكم، ولتحديد عملية مشورة تشرك مجموعات المرأة.
- حصة نسبية لا تقل عن ٣٠ بالمائة للنساء في مناصب قيادة تنطبق على كافة مستويات الحكم العراقي، من المحلي إلى الوطني.
- التدريب والدعم للنساء في الحكم لضمان قدرتهن على القيادة بفعالية.

٢. **فوراً**، الحصول على فرص التمويل القائمة:
- رعاية النساء في العراق والخارج للمشاركة في إعادة البناء. ويجب إعداد قاعدة بيانات بجهات الاتصال لهذا الغرض.
- تشكيل تحالف من النساء العراقيات في الخارج لنشر التوعية والمناصرة من أجل القضايا المتعلقة بالمرأة العراقية، خصوصاً داخل وسائل الاعلام والحكومة.
- اشتراط مشاركة النساء في عقود إعادة البناء وضمان تخصيص بعض التمويل لبرامج متعلقة بالمرأة

٣. **فوراً**، اشراك مجموعات المرأة في اختيار القادة خلال المرحلة الانتقالية.

٤. **فوراً**، إعداد وشن حملات إعلامية لتعليم النساء العراقيات حول حقوقهن، وإبراز روايات "نجاح" النساء العراقيات العاملات على المستويات المحلية أو الوطنية.

٥. على **المدى المتوسط**، تأسيس مجلس وطني جماعي للقيادة الانتقالية، وتأسيس لجان أو مجالس محلية لتمثيل المجتمعات المحلية في هيئات إقليمية والمجلس الوطني. وستضمن هذه الوسائل مشاركة النساء اللواتي غالباً ما يكثفن نشاطاتهن في المنظمات غير الحكومية، في عملية إتخاذ القرارات.

٦. على **المدى المتوسط**، ضمان حصول المرأة على الدعم الملائم للسماح بمشاركتهن في الحكم والإدارة العامة؛ وهذا يشمل العناية بالأطفال والتدريب على مهارات العمل.

٧. على **المدى المتوسط**، إعداد التدريب للعراقيين العاملين على القضايا المتعلقة بالتفاوت بين الجنسين، بعرض أمثلة لهم عن نماذج الحكم الشمولي، وربما بتنفيذ برنامج للتبادل مع بلدان أخرى لتوسيع خبرتهم.

٨. على **المدى المتوسط**، تصميم عمليات انتخابية لبناء قدرة النساء لتشجعهن مشاركتهن في الانتخابات المحلية على ترشيح أنفسهن لتولي منصب على المستوى الوطني.

النتائج التي تم التوصل إليها حول الحقوق الاقتصادية وتمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية

استنتج المشاركون أن الخطوات التالية مطلوبة:

١. **فوراً**، تعيين شخص يركز على القضايا المتعلقة بالتفاوت بين الجنسين بدوام كامل لدى مكتب إعادة البناء والمعونة الانسانية للعراق. وعلى الشخص الذي يتولى هذا المنصب أن يضمن:
- ضم المؤسسات التجارية التي تملكها النساء والتي تتميز بسياسات تراعي التفاوت بين الجنسين، في إعادة البناء.
- منح نسبة مئوية من العقود والعقود من الباطن للنساء والمؤسسات التجارية التي تديرها النساء.
- إنشاء فرص للنساء على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك النساء اللواتي لديهن مهارات عمل محدودة.

٢. **فوراً**، طرح التطلعات المتعلقة بالتفاوت بين الجنسين في المعونة الانسانية، بما في ذلك بنية تسليم برنامج "النفط مقابل الطعام". ويجب أن تتوجه المراحل الأولية إلى مجموعات ربما كانت مبعدة عن البنية السابقة، خصوصاً الأرامل وربات المنازل اللواتي يعملن على إدارة المنزل بمفردهن، واللواتي يحتجن إلى الرعاية الطبية والتناسلية.

٣. **فوراً**، وضع النساء في مناصب قيادية في كافة مكونات العملية الانتقالية الاقتصادية والقانونية. وضمان ضم النساء من كافة المجموعات العرقية والدينية، مما يعكس تنوع السكان في العراق. ولتحقيق هذا الهدف بنجاح، إنشاء وسائل لتدريب النساء ودعمهن في أدوارهن القيادية. ويجب توخي العناية الخاصة لضمان عدم وضع النساء وقضاياهن على الهامش في وزارة للمرأة، بل يجب توزيعهن على كافة المؤسسات التجارية والحكومية.

٤. على **المدى المتوسط**، تنظيم المساواة بين الجنسين في كافة نواحي إعادة البناء الاقتصادية والقانونية على مستويات الاقتصادي الكلي والصغير. وبالتحديد، إيلاء اهتمام خاص بتنفيذ توصية مؤتمر بكين بتخصيص حصة بنسبة ٣٠ بالمائة من تمثيل النساء في كافة المؤسسات الاقتصادية والقانونية والحكومية.

٥. على **المدى القريب**، إنشاء مؤسسة لتوظيف النساء أو قاعدة بيانات للنساء للبحث عن الوظائف في إطار جهود عديدة لمساعدة النساء على العثور على الوظائف ودعم المشاركة الاقتصادية الناشطة للنساء.

٦. أي وضع بعد الحرب يؤدي عادة إلى زيادة في المتاجرة بالجنس والبغاء.
- **فوراً**، وقف خطف النساء والفتيات بهدف البغاء.
- إبتداء من **المدى القريب**، إنشاء وتنفيذ قوانين وسياسات لوقف ترويج البغاء والمتاجرة بالجنس. وقد تشمل هذه ولا تقتصر على سياسات حول توزيع معونة الطعام وتصرفات الجنود والموظفين الدوليين المتمركزين في العراق.
- على **المدى المتوسط**، توفير الرعاية الصحية والتدريب المهني وفرص اقتصادية بديلة للنساء العاملات في البغاء.

٧. على **المدى البعيد**، إنشاء منظمة عراقية وطنية للنساء المهنيات وصاحبات المؤسسات التجارية.

النتائج التي تم التوصل إليها حول القانون الدستوري

استنتج المشاركون أن الخطوات التالية مطلوبة:

١. **فوراً**، تشكيل لجنة من المحاميات العراقيات، بالإضافة إلى غيرهن من المهنيات المؤهلات، لتحديد وحماية حقوق المرأة ومصالحها، ولسن مبادئ وأحكام لضمها في أي دستور عراقي.

٢. إبتداءً من **المدى القريب** وبمعاونة لجنة سن الدستور، الاعتراف بأن النساء يشكلن ٥٥ بالمائة من السكان، وبالتالي يجب أن يمثلن ما لا يقل عن ٣٠ بالمائة من كافة اللجان والهيئات والهياكل التي تجتمع للتخطيط لإعادة بناء العراق. ويجب تطبيق هذا التوازن بين الجنسين على بنية البرلمان وغيرها من هياكل الحكم في العراق.

٣. على **المدى القريب**، سن دستور مؤقت، وعلى **المدى البعيد**، سن وإبرام وتبني شرعياً دستور دائم يكون دنيوياً وينص على:
- فصل الصلاحيات ضمن الحكومة (مثلاً ثلاثة فروع).
- الاعتراف بمساواة جميع الأفراد في المجتمع.
- الاقرار بأن العراق دولية متعددة الأعراق.
- حماية حرية الدين.
- ضم لائحة قانون الحقوق.
- ضمان اسبقية القانون المدني على القانون الديني.
- الاختصاص القضائي غير الديني في قضايا "قانون الأسرة"، بما في ذلك كافة القضايا المتصلة بالحقوق والموجبات الزوجية.
- إدخال المبادئ الملائمة من "الاعلان العالمي لحقوق الانسان" (Universal Declaration of Human Rights)، و"ميثاق محو كافة أشكال التمييز ضد المرأة" (Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women أو CEDAW) و"قرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥".
- تصميم وسائل للعدالة الانتقالية.
- إلغاء كافة القوانين والقرارات القائمة التي تنتهك حقوق الانسان.

٤. على **المدى المتوسط**، تأسيس قضاء مستقل يتم تدريبه وتعزيزه على **المدى البعيد**. وابتداء من المدى القريب، ضمان مشاركة النساء الناشطة في هذا الفرع من الحكومة.

٥. إبتداءً من **المدى المتوسط**، شن حملة تعليم وتوعية تطلع العراقيين على الحمايات الدستورية والقانونية لهم في مجتمع ديمقراطي. وستحتاج هذه الحملة إلى تعمد وتكثيف مد يد العون للنساء (مثلاً، عن طريق برامج إذاعية للمرأة واجتماعات للنساء في المجتمعات المحلية في كافة أقطار البلاد) لضمان التنفيذ.

٦. على **المدى البعيد**، ومن أجل شفاء المجتمع العراقي، ضمان الكشف عن جرائم النظام السابق وإحضار مرتكبيها للمحاكمة. ويجب إيلاء اهتمام خاص بأعمال الإساءة التي تعرضت لها النساء وبالجرائم المرتكبة على أساس العرق. وفي الوقت نفسه، يجب حماية أسر مجرمي الحرب من المسؤولية والمحاكمة.

النتائج التي تم التوصل إليها حول المجتمع المدني

استنتج المشاركون أن الخطوات التالية مطلوبة:

١. **فوراً**، إجراء تقييمات ميدانية لوضع ومهارات المرأة داخل المجتمع المدني، أي داخل الهياكل الرسمية وغير الرسمية، قبل تخصيص الموارد للمشاريع والبرامج. وعلى **المدى البعيد**، تأسيس معهد دائم لزيادة الاهتمام بقضايا التفاوت بين الجنسين في العراق.

٢. **فوراً** وعلى **المدى المتوسط**، دعم النساء في أدوار قيادية في سلسلة واسعة من المبادرات بعد الحرب (خصوصاً تلك التي تمس بقضايا مثل المصالحة والصدمة والعنف الزوجي ونزع السلاح والتسريح) ليتمكن مجهود إعادة البناء من الاعتماد على تفوق النساء المقارن في بناء الجسور بين المجموعات.

٣. **فوراً**، ضمان استعمال الجهات المانحة لمعيار رفيع المستوى من حيث التفاون بين الجنسين لتطبيقه على نطاق واسع ومتماسك. وقد يشمل هذا مثلاً تمثيل قوي للنساء في قيادة الجهات المانحة وتوظيف النساء العراقيات لتسليم المعونات الانسانية.

٤. **فوراً**، إشراك أعضاء المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية ومنظمات المرأة لتشجيع وتدريب النساء العاملات في المجتمع المدني، بما في ذلك اللواتي في المنظمات القائمة على الإيمان، لتتمكن بدورهن من التأثير على مجموعة واسعة من هذه المنظمات.

٥. على **المدى القريب**، دعم مجموعة منظمات المرأة في شمال العراق. وعلى **المدى المتوسط والبعيد**، الحث على إنشاء وتطوير منظمات جديدة للمرأة في كافة اقطار البلاد.

٦. على **المدى المتوسط**، تأمين التمويل لتزويد النساء بالتعليم والمساعدة القانونية والتدريب في المهارات التجارية والإدارية، بما في ذلك المحاسبة وتأليف عروض للحصول على المنح، وإعداد التقارير. ويجب أن تتولى منظمات المرأة المحلية توزيع هذه الأموال أو إدارتها.